رؤية في الحكم المحلي كامل الصلاحيات

انقضى ما يقارب عقدين من الزمن منذ الإعلان عن وحدة شطري اليمن في 22 /5/ 1990م وهي فترة بالطبع ليست بقصيرة إذا قسناها بما يحدث في عالم اليوم من تغيرات وتطورات متسارعة على كافة المستويات، سواء تلك التغيرات التي حدثت على مستوى أنظمة الحكم أم تلك التغيرات التي حدثت على المستويين الإقليمي والدولي.

محمد صالح هدران

أولاً : الهدف والرؤية للحكم المحلي كامل الصلاحيات:

ومنذ قيام الوحدة بين النظامين القائمين حينذاك كان الشعب ولا يزال يعلق آمالاً كبيرة على أن تحقق الوحدة الكثير من طموحاته وتطلعاته في مختلف النواحي المعيشية والتعليمية والثقافية وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية وتطبيق مبدأ دولة النظام والقانون إلا أن ما تحقق لم يكن يلبي ما كان يطمح إليه في كلا الشطرين بل ونستطيع القول إن كثيراً من الجوانب الإيجابية قد حلت محلها جوانب سلبية زادت من معاناة الناس في نواح عديدة لسنا معنيين في هذه الرؤية بتحليل اسباب وعوامل المؤثرات التي حالت دون تحقيق ما كان يصبو إليه المجتمع.

ولحل المعضلات القائمة في ضوء التجربة السابقة منذ قيام الوحدة فإن ضرورة تطبيق الحكم المحلي كامل الصلاحيات وبدون أي تأخير أصبح مطلباً ملحاً يجب البدء بوضعه موضع التنفيذ واستكمال القوانين واللوائح المنظمة لتطبيقه وعليه فإننا ذ نضع فيما يلي الأهداف والرؤى العامة على النحو التالي:

١) الهدف والرؤية:

أن يكون المجلس المحلي ومنظومة عمله .. منظومة إقليمية (محافظ – محافظات) فاعله تعكس الأهداف المشتركة لشعب الإقليم (المحافظة) بصورة واقعية، ويقود المجلس كافة النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الأهداف وفقاً لاستراتيجيات وبرامج وخطط المشاريع المحددة سلفاً، وبصورة تبتعد عن التمنيات غير الواقعية وتأخذ بالحسبان الإمكانيات المتاحة والمحددة محلياً ومركزياً وفقاً لأولويات التنمية العامة للإقليم (المحافظة) مع ضرورة أن يقوم المجلس المحلي كامل الصلاحيات بوضع الضوابط الرقابية وتطبيق مبدأ الشفافية وبلورتها في وسائل الإعلام المحلية والوطنية.

2) ولتنفيذ وتطوير الرؤية العامة اعلاه يجب الانطلاق من المفاهيم الخاصة بعملية التطوير مع مراعاة المسائل التالية:

أ) تحديد الأهداف الواقعية للعمل المتكامل لنشاط المجلس وذلك في المجالات القائمة أو المستحدثة، تتماشى ولا تتناقض مخ الخطط والمصالح العليا العامة للتطور.

ب) تلافي الازدواجية في المهام الأمر الذي يتطلب مراجعة أنشطة عمل المنظومة (المحلية – المركزية) والقرارات الصادرة عنهما ومدى تنفيذها، والإمكانيات الواقعية لتنفيذ ما لم ينفذ منها.

ج) أن تتوافق محددات الأهداف أو رسم الاستراتيجيات خطط تنفيذية مقترحة بتمويل محدد بمعنى أن أي قرار يقترح إصداره المجلس المحلي يجب أن تحدد تكاليفه المالية وتعرض قبل عرض القرار ذاته.

د) أن تتسم أنظمة المجلس المحلي بالمرونة اللازمة والكافية التي تتيح له اتخاذ الإجراءات المناسبة وتحقيق أهدافه وبرامجه، كلما اقتضت الحاجة ذلك بهدف تحقيق النتائج المثمرة.

هـ) يرتبط بما تقدم تحديد مسئوليات عناصر تكوين المجلس وهيئته التنفيذية وحسن اختيار العناصر الفاعلة والمؤهلة والنشطة في إطار من الشفافية والوضوح بما يسهل قياس مدى النجاح المحقق في الوصول إلى الأهداف المقررة وكذلك سهولة مراجعة البرامج التنفيذية المعدة لتحقيق تلك الأهداف.

و) أن ترتكز الموضوعات المطروحة والميزانية المقترحة على الدوام على أساس مشروعات محددة باستثناء الميزانيات الثابتة كالمرتبات وميزانية الأجهزة والإدارات المتخصصة كما يجب مراعاة وعكس الخطط المركزية واستيعابها في خطط المجلس المحلي كامل الصلاحيات.

ثانياً / الرؤية كأداة:

1 - ما تقدم ذكره في (أولاً) أعلاه بمثابة رؤية مقتضبة للأهداف العامة قابلة للتوسع والتطوير آخذين بعين الاعتبار بعض الايجابيات التي تحققت (وهي بالطبع قليلة) في تجربة المجالس المحلية السابقة خاصة تلك المتعلقة بنظم صياغة القوانين.

2 - أن تبلور الأفكار والرؤى الخاصة بنظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات في مشاريع قوانين ولوائح منظمة وعلى وجه السرعة.

3 - يجب أن يكون أعضاء المجلس المحلي بالكامل من أبناء الإقليم (المحافظة) ومراعاة حسن الاختيار عند إجراء انتخابات المجلس.

4 - البدء بتشكيل اللجان التخصصية في مختلف المجالات ومن مختلف المحافظات ومن مختلف الطيف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني لوضع التصورات الهادفة إلى كيفية وضع خطط والميزانيات لمجالس الحكم المحلي كامل الصلاحيات ووضع التصور لكيفية وضع نسب توزيع حصص إنتاج الثروات.

5 - البدء في تشكيل اللجان العسكرية والأمنية التخصصية من أجل التصورات في تحديد هيكل المؤسسات الأمنية المحلية لكل إقليم (محافظة) على أن يمثل في اللجان كل المحافظات وبدون أي استثناء.

مضمون ومحتوى الرؤية وأهميتها للإسهام في بناء المجتمع:

يمكننا القول إن محتوى هذه الرؤية إذا ما أحسن إخراجها إلى حيز الواقع والبدء في التنفيذ فإنها بدون شك ستسهم بهذا القدر أو ذاك في استنهاض همم المجتمع والاسهام بفعالية في بناء المجتمع القائم على أسس العدالة من خلال المشاركة لكل أبناء الوطن في الحكم من خلال تطبيق الحكم المحلي كامل الصلاحيات، ونستطيع القول إنه إذا ما طبقت الرؤية على الواقع الملموس فإننا سنشهد الإيجابي في عملية البناء بين حكومات أو مجالس الأقاليم وسيسعى كل مجلس إقليم بأن يكون هو السباق إلى ابتكار المبادرات النموذجية لتطوير مجتمعه وتقديم الخدمات المتميزة لإقليميه (محافظته) ... وهذا ما يأمله الجميع..

الخاتمة:

نستخلص من كل ما تقدم وما احتوته رؤيتنا بأنه حان الوقت وبدون تأجيل للبدء بمناقشة وتنفيذ ما احتوته اغنائه بأي اضافات أو تعديلات وبالتالي الإسراع في اتخاذ القرار ووضع الخطط الهادفة إلى عملية التنفيذ بعد مشاركة جميع ممثلي الأقاليم بكل توجهاتهم السياسية والاجتماعية وبالتالي التطبيق على أرض الواقع وفقاً للأسس والقوانين التي سيتفق على صياغتها ونستطيع التأكيد بأن هذا اذا ما كتب له النجاح فإنه بدون شك سيخلق لدى الشعب في كل إقليم أو محافظة نظرة جديدة إيجابية بالضرورة نحو النظام الجديد المرجو والمأمول منه خلق العدالة في توزيع الثروات وتطبيق القوانين الهادفة إلى نمو وتطور مجتمعات الحكم المحلي الكامل الصلاحيات في كل إقليم وبالتالي النظرة الإيجابية المتفائلة تجاه النظام بشكل عام .. ويمكن القول إن هذه الأفكار قابلة للزيادة والنقصان وما الكمال إلا لله سبحانه وتعالى، وسنكون مسرورين إذا ما نوقشت الرؤية وإضافة أي جديد لها أو أي تعديل عليها.

وكيل محافظة أبين

استقبل سفير كوريا الجنوبية

رئيس مجلس النواب يؤكد أهمية تطوير العلاقات البرلمانية ولجنة الصداقة

صنعاء/سبأ:

استقبل الاخ يحي علي الراعي رئيس مجلس النواب أمس سفير جمهورية كوريا الجنوبية بصنعاء وان هو كواك.

جرى في اللقاء استعراض اوجه العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها خاصة في الجانب البرلماني.

وقد اكد الاخ رئيس مجلس النواب على ضرورة تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلسي النواب في البلدين الصديقين بما في ذلك تفعيل لجنةالصداقة البرلمانية اليمنية الكورية لتؤدي دورا هاما في هذا الاتجاه..مرحبا بالاستثمارات الكورية في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارة بين البلدين وبما يخدم المنافع المتبادلة للشعبين اليمني والكوري .

وأشار الراعي الى الاهمية التي ستكتسبها الوحدة الكورية المنشودة بما يعود بالنفع والتنمية المستديمة على الشعب الكوري بالنظر لما تمتلكه الكوريتيان من قوة بشرية واقتصادية وتكنولوجية.. داعيا المسؤولين الكوريين الى الاستفاده من تجارب البلدان التي سارت على طريق الوحدة وحققت ناجحاً باهرا.

وحمل السفير نقل تحياته الى رئيس البرلمان الكوري.. من جانبه نقل السفير الكوري الى رئيس مجلس النواب تهاني رئيس واعضاء البرلمان الكوري بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس النواب.. مشيدا بالعلاقات المتنامية بين البلدين الصديقين.. ونوه الى ان العلاقات الاقتصادية اليمنية الكورية ستشهد خلال الفترة القادمة نموا مضطردا بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين في البلدين الصديقين.

حضر اللقاء محمد على سالم الشدادي نائب رئيس مجلس النواب وعبده محمد الحذيفي ونبيل صادق باشا وعوض سعد سعيد السقطري أعضاء مجلس النواب.

أعاد تشكيل دوائر المحكمة العليا

مجلس القضاء يوافق على قانون السلطة القضائية

صنعاء / 14 أكتوبر / سبأ :

أحال مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة القاضي عصام عبدالوهاب السماوي رئيس المجلس – رئيس المحكمة العليا مشروع قانون السلطة القضائية، بعد موافقة المجلس عليه، إلى وزير العدل، لتقديمه للحكومة لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة بشأنه.

ويحتوي مشروع القانون الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية وفقا للدستور على ثمانية أبواب: الباب الأول في المبادئ العامة، والثاني في المحاكم، والثالث في النيابة العامة فيما ويختص الباب الرابع في قضاة المحاكم وأعضاء النيابة العامة، والخامس في مجلس القضاء الأعلى، والباب السادس في مهام وزارة العدل، والسابع في موظفي المحاكم والنيابات وأعوان القضاء، والباب الثامن في الأحكام الختامية.

كما أقر المجلس إعادة تشكيل بعض دوائر المحكمة العليا، وإضافة عضوين من أعضاء المحكمة العليا إلى المكتب الفني، حيث شكلت الدائرة الإدارية والمدنية (د) من كل من القاضي أحمد السقاف بن سميط رئيسا، والقاضي الدكتور محمد عبدالقادر الحاج عضوا، والقاضي محمد عمر باشبيب عضوا، والقاضي محمد قاسم العبادي عضوا، والقاضي الدكتور عبدالملك ثابت الأغبري عضوا، فيما شكلت الدائرة العسكرية والجزائية (د) من القاضي أحمد بن أحمد الخطابي رئيسا، والقاضي إبراهيم شيخ عمر الكاف عضوا، والقاضي أحمد عبدالله غالب الانسي عضوا، والقاضي محمد محمد الديلمي عضوا، والقاضي سعيد ناجي القطاع عضوا.

وأقر مجلس القضاء الأعلى إضافة إلى كل من القاضي محمد محمد فاخر والقاضي عبدالملك عبدالله الجنداري إلى عضوية المكتب الفني بالمحكمة العليا.

ووافق المجلس على قبول استقالة عضوين من أعضاء النيابة العامة، وإنهاء الدعوى التأديبية بشأنهم.

كما أقر المجلس اعتبار أحد أعضاء النيابة العامة مستقيلا حكما، بسبب انقطاعه عن العمل وإحالة ملفه لهيئة التأمينات والمعاشات.

واستعرض مجلس القضاء الأعلى أيضا مشروع الخارطة القضائية المقدم من وزير العدل ووجه الشكر للوزير على ما بذله من جهد في إعداد المشروع وأقر إعادته للجنة التي قامت بإعداده لاستيعاب الملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس ورفعه للمجلس.

كما أقر المجلس إجراء تعيينات في بعض المحاكم الابتدائية ووافق على انتداب قضاة لبعض شعب محاكم الاستئناف لسد الشواغر.

ونظر المجلس في بعض التظلمات المقدمة من القضاة واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

بحثا فرص تطوير التعاون بين البلدين

الدكتور مجور يلتقي وزير الصناعة والطاقة الإيسلندي

صنعاء /سبأ:

ناقش الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أمس بصنعاء مع وزير الصناعة والطاقة الإيسلندي الدكتور اشور سكار فيدنسون، الفرص المتاحة لتطوير التعاون بين البلدين الصديقين في مجالات توليد الكهرباء عبر الأنبعاثات الحرارية وتنمية العائد الاقتصادي لقطاع الثروة السمكية، وكذا تنمية العلاقات العلمية الملبية لاحتياجات المشاريع الاستراتيجية .

وقد نوه الدكتور مجور بزيارة الوزير الايسلندي والمباحثات التي أجراها مع المسؤولين في قطاع الطاقة حول إنشاء أول محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر استغلال الانبعاث الحراري بقوة 100 مجاوات ،مؤكدا الحرص على الاسراع في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بهذا الشأن، الى جانب تبادل الخبرات والتركيز على التدريب والتأهيل للكوادر اليمنية العاملة في إدارة القطاع السمكي.. مبرزا دعم الحكومة وترحيبها الكبير بالاستثمارات الايسلندية ، سواء في قطاع الكهرباء أم غيرها من القطاعات الواعدة .

من جانبه اكد فيدنسون اهتمام ايسلندا بتطوير علاقاتها مع الجمهورية اليمنية في مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والصناعية.. منوها بالامكانات الواسطة لتطوير تلك العلاقات بما يحقق مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

حضر المقابلة وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران والقنصل الفخري الايسلندي علوي القربي.

فتح باب التسجيل لنيل جائزة رئيس الجمهورية للشباب بمحافظة ذمار

ذمار / عبدالكريم الصغير :

تتواصل في محافظة ذمار عملية القيد والتسجيل للراغبين في نيل جوائز رئيس الجمهورية للشباب للعام الحالي 2008م حيث ارتفع عدد المتقدمين لنيل الجائزة من الشبان والشابات منذ إعلان فتح باب التسجيل يوم 2008/3/25م.

وأوضح الأخ رئيس اللجنة الفنية لجوائز فخامة رئيس الجمهورية للشباب في محافظة ذمار أحمد ناصر مطر أن عملية التسجيل التي بدأت يوم 25 مارس الماضي تشهد إقبالاً متزايداً من قبل الراغبين في المنافسة على نيل إحدى فروع الجائزة خاصة من قبل الفتيات وطالبات جامعة ذمار من مختلف الكليات والتخصصات العلمية والأدبية اللواتي يعتبرن الأوفر حظاً لنيل إحدى الجوائز خاصة فيما يتعلق بمجال الشعر والقصة والفن التشكيلي وغيرها من الحالات التي تمتلك محافظة ذمار نخبة متميزة من المواهب والخامات الطيبة من الكوادر النسوية الشابة الطامحة للظفر بالجائزة التي تحمل اسماً غالياً علينا جميعاً ممثلاً بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ورعاه والذي يعطي أبناءه الشباب كل الاهتمام والرعاية.

وأشار رئيس اللجنة الفنية لجائزة رئيس الجمهورية للشباب بمحافظة ذمار في حديث خاص لـ (14 أكتوبر) إلى أن اللجنة تسير أعمالها ومهامها بإشراف مباشر ومتابعة مستمرة من قبل الأخ شاجع محمد المقدشي مدير عام مكتب الشباب والرياضية أمين عام مجلس أمناء الجائزة بالمحافظة الذي يعمل على حل كافة الصعوبات والمشاكل التي تعترض سير أداء عمل اللجنة بما يمكنها من إنجاز كافة المهام على النحو المطلوب.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن المنافسة لنيل جائزة فخامة رئيس الجمهورية للشباب لهذا العام بمحافظة ذمار سوف تشهد توسعاً في عدد المتقدمين من الجنسين من مختلف مديريات المحافظة بما يتيح الفرصة أمام كافة المبدعين والموهوبين للمشاركة وتقديم ما لديهم من أعمال وإبداعات مختلفة عملاً بتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الرامية إلى توسيع رقعة المنافسة الشريفة واكتشاف المبدعين في الريف والمدينة على حد سواء.

إلى محاور الإرهابيين !

فيصل الصوفي

القاضي حمود الهتار الذي يشغل اليوم منصب وزير الأوقاف عرف منذ نحو عقدين بالجرأة على قول ما يعتقد إنه الحق، صدح بآرائه علناً وهو عضو محكمة ورئيس محكمة ابتدائية ورئيس محكمة استئناف وعضو في المحكمة العليا للجمهورية، وكذلك عندما كان طرفاً معنياً في منتدى القضاة.. والقاضي حمود الهتار - وزير الأوقاف الحالي - نال شهرة واسعة محلية وإقليمية ودولية بوصفه الرجل الذي قاد الحوار في مواجهة المتطرفين، وكان المقدر له أن يقوم بدور مهم، وهو أن يقنع الإرهابيين والمتطرفين بأن عقائدهم والاقتناعات الفكرية التي ترسخت لديهم لا تتفق مع صحيح الإسلام!! وقيل حينها إن الرجل حقق تقدما في هذا المجال وإنه أثر في الإرهابيين المسجونين، بحيث إنهم صاروا مواطنين صالحين، وهو الذي نصح بإطلاق سراح كثيرين منهم ونصح الحكومة أن تساعدهم على التمكين الاقتصادي.

القاضي حمود الهتار - وزير الأوقاف الحالي - ينبغي أن يدرك أنه مطالب من قبل الرأي العام بتقديم توضيح عن تجربته في الحوار مع الإرهابيين والمتطرفين.. وعليه أن يقول لنا لماذا حدث هذا؟ أعني أن الذين تحاور معهم وقال إنهم اقتنعوا وتراجعوا عن مشروعهم واصلوا بعد ذلك نهجهم الإرهابي.. ذهب بعضهم إلى العراق وبعضهم مارسوا إرهابهم في اليمن حتى أمس.. لماذا حدث هذا؟ وهل كان الحوار خياراً غير مناسب؟

لا نطرح هذه الأسئلة للتدليل على فشل الهتار في الأسلوب الذي اقترحه للتعامل مع الإرهابيين، بل نطلب منه تفسيراً لأسباب هذه النتيجة.. وبصراحة!

أخي المواطن .. أختي المواطنة

تحديد مقدار الجرعة التي يتناولها المستهدفون في حملة معالجة البلهارسيا بالمدارس يعتمد على قياس طول كل فرد على حدة

الحملة الوطنية للتخلص من البلهارسيا لجميع من تتراوح أعمارهم بين (6/ 18 عاماً) - المرحلة الثانية ، من (6-9 إبريل 2008) في المديريات المستهدفة بمحافظات (عمران/ حضرموت/ صعدة/ ريمة)